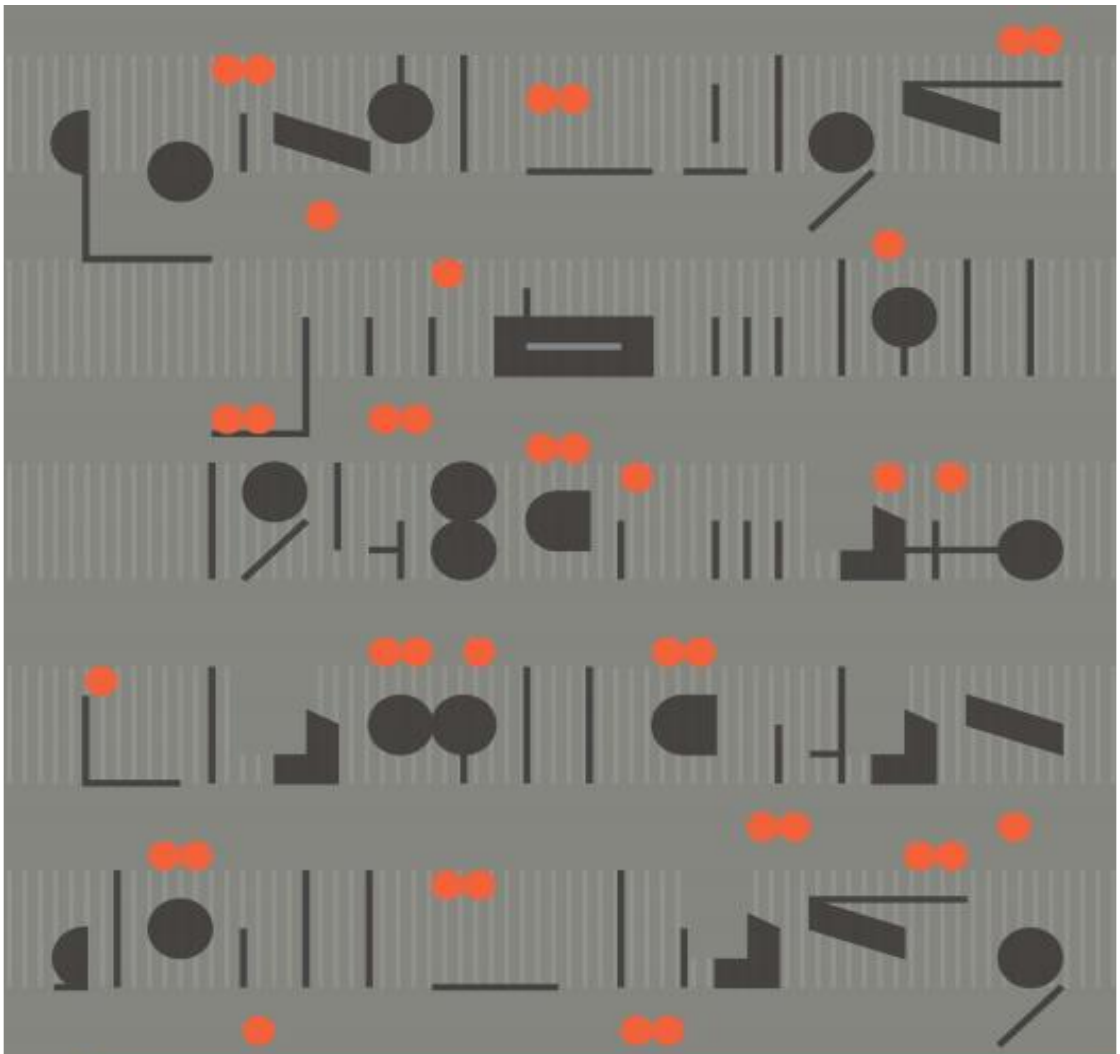

تحوّلات المجتمع الفلسطيني منذ سنة 1948

جدلية الفقدان وتحديات البقاء

مجدي المالكي
(مؤلف ومحرر رئيس)

حسن لدادوة
(مؤلف ومحرر مشارك)

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

قائمة المحتويات:

مقدمة عامة: **في تعقيدات مقاربة تحولات المشهد الاجتماعي الفلسطيني**..... **مجدي المالكي**

الفصل الأول: **إطلالة على المجتمع الفلسطيني قبل عام 1948**..... **مجدي المالكي**

1- المجتمع الفلسطيني والاستيطان اليهودي في نهاية الحكم العثماني.

2- المجتمع الفلسطيني خلال الانتداب البريطاني.

أ- بعض ملامح التحولات الاقتصادية.
ب- ازدياد فقر الفلاحين واستمرار سيطرة النخب التقليدية.
ت- تحولات في ملامح المدينة الفلسطينية.
ث- ثورة عام 1936– 1939.
ج- السير نحو ذروة الكارثة.
ح- حرب عام 1948 والتطهير العرقي.
خ- ملخص تعليمي.

الفصل الثاني: **تشرذم المجتمع الفلسطيني بعد النكبة**..... **مجدي المالكي وحسن لدادوه**

1- التحولات الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1948 – 1967.

1-1 بعض نتائج النكبة المباشرة على الضفة الغربية وقطاع غزة.

1-2 السياسة الأردنية تجاه الضفة الغربية، والمصرية تجاه قطاع غزة:

أ- الضفة الغربية: سياسة تمييز لصالح الضفة الشرقية.
ب- قطاع غزة: سياسة متغيرة بتغير الحكم.

1-3 أهم التحولات الاجتماعية خلال هذه الفترة.

أ- التحولات السكانية.
ب- التحولات الاقتصادية
ت- تحول النخب واستمرار البنى الاجتماعية التقليدية

2- اللاجئون الفلسطينيون في فلسطين والشتات: معاناة مستمرة.

2-1 تعريفات متعددة للاجئ الفلسطيني.

2-2 تقديرات أعداد اللاجئين.

2-3 الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المخيمات الفلسطينية: معاناة مستمرة.

أ- الاكتظاظ السكاني والظروف البيئية والصحية السيئة.
ب- ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتدني مستويات المعيشة:
ت- التمايز الاجتماعي والاقتصادي بين المخيمات: ثنائية الفضاء المفتوح والفضاء المغلق.
ث- تعزيز الثقافة التضامنية في مواجهة الاستثناء والتهميش.

3- الهجرة والمهاجرون الفلسطينيون.

3-1 الهجرة الخارجية المبكرة.

3-2 الهجرة بعد عام 1967.

4- الفلسطينيون في "دولة إسرائيل".

4-1 مقاربات مختلفة تشخص واقع الفلسطينيين في الأراضي المستعمَرَة عام 1948

4-2 نظام مراقبة وسيطرة وتحكم صارم.

4-3 التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

أ- الأرض محور الصراع.
ب- التهديد السكاني: تضاعف عدد الفلسطينيين بشكل متسارع
ت- اقتصاد فلسطيني مهمش وتابع
ث- بناء طبقي مشوه
ج- أسرلة التعليم
ح- من التهميش السياسي إلى الانطلاق
خ- خارطة سياسية فلسطينية معقدة في مناطق عام 1948.
د- ملخص تعليمي.

الفصل الثالث: **التحولات في البُنى السياسية المعاصرة:**
من حركة التحرر الوطني إلى السلطة الفلسطينية ..... مجدي المالكي وحسن لدادوه

1- من النكبة والتهجير إلى إعادة اكتشاف الذات: صعود نجم منظمة التحرير الفلسطينية.

1-1 الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية 1948-1964.
1-2 نشوء منظمة التحرير الفلسطينية كحاضنة للوطنية الفلسطينية.

أ- النشاط السياسي الفلسطيني قبيل نشوء منظمة التحرير الفلسطينية.
ب- بدايات العمل الفدائي العسكري.
ت- تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية.
ث- تثوير منظمة التحرير الفلسطينية وهيمنتها على الحقل السياسي الفلسطيني.
ج- ترهل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وهياكلها التنظيمية.

1-3 التنظيمات الشعبية والنقابية:

أ- التنظيمات الشعبية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير.
ب- التنظيمات الشعبية والنقابية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
ت- النقابات والروابط المهنية.

1-4 التحول في أدوار المنظمات الأهلية الفلسطينية.

أ- تحول في عمل المنظمات الأهلية خلال عقد الثمانينات.
ب- أدوات سلطة بديلة لسلطة الاحتلال.
ت- بدايات تأثير التمويل الخارجي على المنظمات الأهلية الفلسطينية.

2- التحول في ملامح الحقل السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو.

أ- نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية كأحد معالم النظام السياسي الجديد.
ب- تهميش مكانة منظمة التحرير الفلسطينية وأفول الهوية الوطنية الجامعة.
ت- مؤسسات دولانية ضعيفة وعلاقة مشوهة بين السلطات الثلاث.
ث- تحولات في مكانات وأدوار القوى السياسية الفاعلة (التنظيمات والأحزاب السياسية).
ج- نظام سياسي ريعي واعتمادية عالية على المعونات الخارجية.
ح- نظام سياسي زبائني حديث.

خ- تشتت أهداف وأنشطة منظمات المجتمع المدني.
د- تحول في النخبة السياسية الحاكمة.
ذ- ملحص تعليمي.

الفصل الرابع: **تحولات في ملامح المجتمع الفلسطيني**
في الضفة الغربية وقطاع غزة: 1967- 2015 ..... مجدي المالكي وحسن لدادوه

1- سياسات الاستعمار الإسرائيلي الاستيطاني وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية 1967- 1987.

1-1 أدوات السيطرة والإلحاق الاستعمارية الصهيونية.
أ- أدوات التحكم: من سياسة الدمج إلى العزل والتفتيت المكاني والاجتماعي.
ب- آليات الهيمنة والتبعية الاقتصادية
ت- قانون المستعمِر. وسائل "قانونية" وأهداف غير شرعية.
ث- الاستيطان الإسرائيلي: هيمنة على المكان وتهميش متسارع للوجود الفلسطيني.

1-2 التحولات في الملامح الاجتماعية خلال فترة 1967 – 1987.
أ- التغيرات في ملامح الريف والمدينة.
ب- تحولات في البنية الطبقية.

2- الانتفاضة الأولى: مظاهر اجتماعية جديدة وتأثيرات متناقضة للانتفاضة.

2-1 الفترة المبكرة من الانتفاضة.

2-2 الفترة المتأخرة من الانتفاضة.

3- آليات السيطرة الجديدة والتحولات الاقتصادية بعد اتفاق أوسلو:

3-1 تغير في آليات السيطرة الاستعمارية: تفكيك الحيز المكاني، الاقصاء، والتحكم عن بعد.

أ- الإقصاء، تفكيك الحيز المكاني وتعزيز التحكم.
ب- توسع الاستيطان وإعادة تشكيل الخارطة المكانية في الضفة الغربية.
ت- بروتوكول باريس الاقتصادي: أحد آليات السيطرة الاقتصادية.

3-2 تغييرات في مجال إدارة الاقتصاد الفلسطيني.

3-3 سمات الاقتصاد الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو:

أ- تعمُق التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.
ب- اقتصاد مقيد ومجزأ.
ت- ـ تعمُق الاختلالات البنيوية وترسُخ الطابع الريعي.
ث- قطاع حكومي متضخم وضعيف.
ج- معدلات بطالة وفقر مرتفعة.
ح- الفقر المعمق والمستدام: تحدي اساسي يواجه المجتمع.
خ- سياسات عاجزة عن مواجهة استحقاقات البطالة والفقر.
د- إخفاق السياسات التنموية.

4- ملامح التحولات الاجتماعية بعد اتفاق أوسلو:

أ- استمرار الهجرة الخارجية.
ب- ضعف الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
ت- ترسيخ الشرذمة الاجتماعية.
ث- تعزيز العلاقات الأسرية والروابط التقليدية.
ج- تغييرات هامشية في مكانة المرأة الفلسطينية: اتساع الفجوة بين التوقعات والواقع.
ح- نشوء نخبة اقتصادية – اجتماعية جديدة.
خ- تراجع دور وتأثير الطبقة الوسطى الحديثة رغم اتساع حجمها.
د- تحولات في بعض ملامح المدينة الفلسطينية – رام الله مثارا للجدل والتساؤلات.
ذ- مدينة القدس: سيطرة استعمارية مكثفة وتهويد متسارع.
ر- ملخص تعليمي.

الفصل الخامس: **الانتاج الأدبي والفني: تجليات الثقافة الفلسطينية في ضوء تحولات الهوية الوطنية..... جمال الضاهر وعبد الكريم البرغوثي**

1- ملاحظات نظرية تعريفية حول العلاقة بين الثقافة والمجتمع.
2- غياب الوعي القومي الفلسطيني وتجلياته الثقافية.

2-1 الثقافة الشعبية.

2-2 الثقافة الرفيعة (غير الشعبية).

3- بدايات تشكل الهوية الوطنية الفلسطينية وتعبيراتها الثقافية.

3-1التعبيرات الثقافية لواقع الشتات والفقدان.

3-2 الإنتاج الثقافي في حدود الأراضي المحتلة عام 1948.

3-3 الإنتاج الثقافي خارج حدود الأراضي المحتلة عام 1948.

3-4 سنوات ما قبل اتفاق أوسلووما بعده: تحولات ثقافية عميقة.

ملاحق

قائمة المراجع

مقدمة عامة

في تعقيدات مقاربة تحولات المشهد الاجتماعي الفلسطيني

مجدي المالكي

يسعى هذا الكتاب إلى تعريف القراء، خاصة الشباب منهم، على التغيرات التي أصابت المجتمع الفلسطيني منذ نكبة عام 1948 من خلال تبيان السياق الاستعماري الذي يهدد كيانية هذا المجتمع وهويته والأسس الموضوعية لوجوده. وحرص المؤلفون في هذا الكتاب على تقديم رؤية شاملة موجزة للتحولات الاجتماعية التي خضع لها الشعب الفلسطيني في تجمعاته الأساسية المتعددة، بالتركيز على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والمناطق المحتلة عام 1948، من منطلق نقدي ومن منظور إيجابي يساهم في تعزيز الوعي الوطني لدى الشباب ويزرع بهم الأمل بالمستقبل.

الشباب الفلسطيني: بين انتشار الشعور الوطني وانتكاس الوعي

لقد لعب الشباب والطلبة في فلسطين، بوصفهم الفئة الاجتماعية الأكبر عددياً، والفئة الأكثر تنظيماً ونشاطاً، الدور الأهم في عملية البناء الوطني تاريخيا، بتحملهم الجزء الكبير من عملية النضال والتضحية، وما زالوا يساهمون اليوم بحملهم حلم التحرر والانعتاق من نير الاستعمار وبناء المستقبل الأفضل. وكما قال فانون: **"لا بد لكل جيل أن يكتشف رسالته وسط الظلام، فإما أن يحققها أو يخونها".** فالشباب هي الفئة الاجتماعية التي أوكلت إليها الظروف مهمة تسليط الضوء على المسافة الفاصلة بين المجتمع وذاته، وبين المجتمع وصورته عن نفسه. وإن كان قد تطور الشعور الوطني لديها بسرعة بفعل المعاناة اليومية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، إلا أنه لم يعد يرتبط هذا الشعور بمستوى عالي من الوعي والمعرفة السياسية في غالب الأحيان.

فبعد دخول القضية الفلسطينية المنعطف السياسي التاريخي الكبير، المتمثل في اتفاق أوسلو، تشكلت مجموعة من العوامل السياسية التي نقلت الشباب الفلسطيني من دائرة الأحلام الرومانسية إلى دائرة الواقع المعاش بكل آلامه وتعقيداته، وساهمت في تراجع وعي الشباب السياسي. وتتمثل أهم هذه العوامل في أزمة الفصائل الفلسطينية وانتكاس دورها التثقيفي والتعبوي، وتهميش منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها التنظيمية وأطرها الشعبية، وانقسام السلطة الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وفشل اتفاق أوسلو، وانسداد الأفق السياسي، ما ساهم في تعميق الفجوة بين الآمال والطموحات الفردية والجمعية من ناحية، والمنجزات الحقيقية على أرض الواقع من ناحية ثانية. كما ساهم في تكريس مظاهر الاحباط واللامبالاة بين فئة واسعة من الشباب، وسيادة الشعور لديهم بعدم الثقة بالأطر السياسية، والعزوف عن المشاركة في الأنشطة الثقافية السياسية، رغم الأدوار النضالية التي يقومون بها من حين لآخر.

لذلك يُفترض أن يوجه هذا الكتاب بشكل أساسي إلى طلبة الجامعات وإلى الشباب الناشئ، الذي أصبح يُعرف بـ "جيل أوسلو"، ذلك الجيل الذي ولد عشية اتفاق أوسلو، ونشأ في ظل مرحلة تراجعت فيها تأثيرات الأحزاب الوطنية على وعيهم وثقافتهم السياسية، وتعززت وسائل تزييف الوعي التي تشرعن قيم الاستبداد والإقصاء، وتُعلي من شأن المصالح الشخصية والفئوية الضيقة على حساب المصالح الوطنية. فقد خضع هذا الجيل لمحاولات تجهيل وتزييف وعي شاملة ومستمرة باستخدام وسائل سيطرة وتحكم من قبل الجهات والسلطات والمؤسسات التي سعت إلى إعادة إنتاج الحكاية الفلسطينية طوال سنوات ما بعد أوسلو بما يتلاءم مع مصالحها السياسية والاقتصادية ويعزز ديمومة سلطاتها. فتحول المستعمِر الصهيوني من اعتباره "العدو" إلى ما أصبح يُعرف بـ "الطرف الآخر"، واختُزل اسم فلسطين ليعبر عن المناطق التي تُعرف بـ "الضفة الغربية وقطاع غزة" فقط، وأصبحت مدن قطاع غزة في كتب التربية الوطنية المدرسية أكبر المدن الفلسطينية الساحلية، بدلا من مدن حيفا ويافا وعكا، وأخلت مقولات المقاومة والتحرر والانعتاق مكانها لمفاهيم الريادة والتمكين وغيرها من المفاهيم المعولمة.

كما خضعت نماذج السلوك والإدراك عند هذا الجيل لمحاولات تشويه، من خلال مؤثرات عديدة، بعد أن تراجع الدور التنويري الوطني التي كانت تقوم به الفصائل الفلسطينية، منها: مؤثرات نسق التعليم الجديد بعد أوسلو، ووسائل الإعلام، والخطاب السردي الموجه مؤسسيا من قبل السلطة الفلسطينية وبعض منظمات المجتمع المدني التي تضاعف عددها خلال العقدين الماضيين، وتساوقت مع محاولات إنتاج وإعادة إنتاج بيئة فكرية وممارستيه، ومجموعة من الاستعدادات والإدراكات المستبطنة لدى الإنسان الفلسطيني، أي "آبي توس" "Habitus " جديد بمفهوم بيير بورديو[1]، فأصبحت تلك البيئة المحدد الرئيس لمعايير السلوك السياسي والاجتماعي الفردي والجمعي.

وقد أُفترض بالنسق التعليمي والمناهج المدرسية الجديدة، كأحد أهم مكونات النسق التربوي المعقد الذي يشمل أيضا العائلة والمحيط الاجتماعي، أن تلعب دورا في إنتاج وإعادة إنتاج ثقافة ووعيا يتلاءمان مع متطلبات المرحلة السياسية الجديدة من خلال تجديد وتمويه التعسف الثقافي، وممارسة "العنف الرمزي" لتشويه الوعي الفلسطيني وإضفاء الشرعية على النظام والواقع السياسي الجديد. وإن كان كل عمل تربوي هو بالضرورة فعل فرض أو ترسيخ ثقافي يتطابق مع الثقافة التي تسعى إلى ترسيخها واستبطانها جماهيريا السلطات المسيطرة الاستعمارية أو "الوطنية"، فقد كانت المناهج المدرسية من أولى القضايا التي التقى فيها قصور تدابير وسياسات السلطة الوطنية حيال إحدى أهم رموز السيادة الوطنية، واستمرار سيادة المستعمِر وتسلطه المطلق في إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني.

كذلك لعبت وسائل الإعلام، وخاصة الفضائيات المحلية والعربية، والتي تعتبر أدوات ضبط وتحكم وصناعة موجهة للثقافة الوطنية والرأي العام، دورا أساسيا في ممارسة العنف الرمزي وفي تشويه الوعي لدى الشباب الفلسطيني من خلال تمرير ما يُعرف بـ "الأيديولوجيا الناعمة"، عبر جرعات يومية ولحظية تبثها هذه الوسائل لخلق تصورات وتخيلات خادعة، وعروض زائفة. وكما كان يقول بورديو: نحن نذهب أكثر فأكثر نحو عوالم حيث الحياة الاجتماعية والسياسية توصف وتفسر بواسطة التلفزيون ووسائل الإعلام والتي "تصبح هي الحَكم للانخراط والدخول في الحياة وفي الوجود الاجتماعي والسياسي"[2]، وهو ما ينطبق الآن على وسائل الاتصال الاجتماعي.

وعلى الرغم من تباين التقديرات في مدى نجاح هذه النظم التربوية والإعلامية السائدة، وغيرها من وسائل الهيمنة والتحكم المستخدمة منذ اتفاق أوسلو، في إعادة تشكيل وعي الشباب ومشاعرهم الوطنية، وفي إشاعة ثقافة الإحباط وترسيخ التصورات السلبية تجاه الفعل الوطني وهموم الشأن العام، إلا أن الوقائع السياسية المتتالية وما تحمله من مفاجآت، تشي بمدى تمسك هذا الجيل بوطنيته، وبقدرته على التقاط زمام المبادرة في إعادة صوغ العلاقة مع المستعمِر، وفي استنهاض المشاعر الوطنية التي ينتجها ويعيد إنتاجها الواقع الاستعماري، وعنف المستعمِر، وممارساته العدوانية اليومية التي تطال كافة مناحي حياة الإنسان الفلسطيني في الوطن والشتات، والتي حولته إلى إنسانا مستباحا وبائسا لا كرامة له. فهذا ما يستدعي تحرير المخيلة التي يحاول كبحها المستعمِر، وهذا ما يُغذي أفعال المقاومة، ويضمن الانبعاث المتجدد لأسباب المواجهة مع المستعمِر بوتائر متباينة وبأشكال متعددة.

احتلال أم استعمار استيطاني؟

ينطلق هذا الكتاب من تشخيص السيطرة الصهيونية في فلسطين بوصفها استعمار استيطاني. رغم ذلك فإن الملاحظ شيوع استخدام مفهوم "احتلال" في الكتابات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني، بما في ذلك معظم الكتابات العربية والفلسطينية. وبالرجوع إلى الفقه القانوني بالإمكان تعريف الاحتلال على أنه السيطرة الفعليّة من قبل قوّة ما (لا يشترط بالضرورة أن تكون دولة) على أراض غير خاضعة لسيادتها، دون أن تولي أدنى اعتبار لإرادة

[1] Pierre Bourdieu, *Outline of a Theory of Practice,* Cambridge, Cambridge University Press.1977

[2] ينطبق ما قاله بورديو على وسائل التواصل الاجتماعي التي تقوم بدور مكمل لما تقوم به وسائل الإعلام التقليدية والفضائيات التلفزيونية.
أنظر: بيير بورديو. "التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول"، (دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الاعلامية، 2002) ، ص54.

ورغبة من يملك الحق في السيادة على هذه الأراضي،[3] إلا أن حق الأخير في السيادة لا ينتقص وإنما يتوقف فقط. حيث تقوم فكرة الاحتلال بمجملها على عدم إمكانية التجريد من السيادة من خلال الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد بها.[4] فالسيطرة الفعليّة من قبل قوة عسكرية أجنبية لا يمكن في حال من الأحوال أن تؤدي، بمفردها، إلى انتقال الحق بالسيادة. وتعدّ كل من أحكام لاهاي المؤرخة في 18 تشرين الأول عام 1907 "Hague Regulations" واتفاقية جنيف الرابعة الإطار القانوني العام الناظم لظاهرة الاحتلال.

وعلى الرغم مما يمكننا الاستفادة منه بالاعتماد على ما جاء في ذكر أحكام لاهاي واتفاقية جينيف من مبادئ عامّة جعلت من الاحتلال نظام مؤقت، وفرضت قيوداً على صلاحيات القوّة المحتلّة (مثل منع قيام الدولة المحتلة بنقل مواطنيها إلى إقليم الدولة الخاضعة للاحتلال)، وفرضت الحمايّة للمواطنين المدنيين في الإقليم المحتّل، إلّا أن في حالتنا الفلسطينيّة فإن استخدام "الاحتلال" لوصف آلة البطش والهيمنة الإسرائيليّة، قد يكون مضللاً؛ فمن ناحية لا يعتبر الاحتلال "جريمة" وفق القانون الدولي الإنساني، الذي تطرق لحالة الاحتلال ونظمه ولم يعتبره في حدّ ذاته انتهاكاً لحقوق الشعب المُحتَل، وعليه فإن الاحتلال قد لا يكون عادلاً لكنه قانوني، ونظام الاحتلال قد يبقى قانونيّاً حتى وإن كانت بعض ممارساته غير قانونيّة أو صنفت على أنها جرائم حرب. فقواعد القانون الدولي الإنساني تعطي للقوة المحتلة صلاحية فرض قيود على حقوق الانسان في المناطق التي تحتلها على أساس "الحاجة العسكريّة" والحفاظ على الأمن"، والتي هي تعبيرات فضفاضة تعيد إسرائيل تأويلها بما يُلبّي مصالحها لتحقيق هدفه ابالاستيلاء على الأرض الفلسطينيّة وتهجير سكانها، جوهر الصراع الفلسطيني- الصهيوني. ومن ناحية أخرى فإن القانون الدولي الانساني لم يوفر قواعد كفيلة بإنهاء الاحتلال ولم يتطرق إلى حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال.

كما أننا عندما نتحدث عن الاحتلال علينا أن نعي جيداً أنه وفق القانون الدولي فإن الاحتلال لا ينطبق إلّا على الأراضي التي احتلت عام 1967 (الضفة الغربيّة بما فيها القدس الشرقيّة، وقطاع غزة)، وهذا يوحي بالتالي أن الانتهاكات الإسرائيليّة لحقوق الشعب الفلسطيني تطال فقط الفلسطينيون ضمن هذا الجزء من فلسطين ويخرج تلقائياً كل الانتهاكات التي يتعرض لها الفلسطينيون في المناطق التي أقيم عليها دولة إسرائيل عام 1948.

أما مفهوم الاستعمار، فيشير بشكل عام إلى سيطرة دولة قوية على دولة ضعيفة وبسط نفوذها من أجل نهب واستغلال خيراتها ومواردها الطبيعية والبشرية، فضلا عن تحطيم كرامة الشعوب المستعمَرة وتدمير تراثها الحضاري والثقافي، وفرض ثقافة المستعمِر عليها. فبعكس الاحتلال يعتبر الاستعمار بأشكاله المختلفة، بما في ذلك الاستعمار الاستيطاني الذي يعتبر التوصيف الأقرب للاستعمار الصهيوني في فلسطين، جريمة وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان، وممارسة عنصريّة محظورة ومعاقب عليها في القانون الدولي. ويشمل الاستعمار الاستيطاني غالبا عمليات إبادة ومحو للمجتمعات الأصلية. فالاستعمار الاستيطاني قائم بطبيعته على منطق الإلغاء والمحو، لكن ذلك ليس مرتبط بجميع الحالات بالإبادة الجماعية، رغم أن العلاقة وثيقة بينهما. ويتمثل هدف الاستعمار الاستيطاني، وإن اختلفت أنماط الإبادة الجماعية البنيوية (الترحيل المكاني، القتل الجماعي، سياسات المحاكاة/ المماهاة البيوثقافية)، بالتدمير أو استئصال الهوية الجماعية للسكان الأصلانيين، كما حدث مع الهنود الحمر في الولايات المتحدة، وكما يحاول القيام به الاستعمار الصهيوني في فلسطين.

ورغم أن استخدام مصطلح الاستعمار الاستيطاني أدق وأشمل في تعبيره عن الحالة الفلسطينية، فقد جرى، في هذا الكتاب، استخدام مصطلح احتلال في بعض المواقع كمرادف لمفهوم الاستعمار، خاصة عند الحديث عن تمدد الاستعمار الصهيوني على كامل فلسطين العام 1967. ومن مبررات الإبقاء على مصطلح الاحتلال استخدامه في كثير من الكتابات التي استند لها هذا الكتاب، وأخذه أبعاد تقربه من مفهوم الاستعمار الاستيطاني في المخيال الفلسطيني. من جانب آخر يشكل مصطلح "الاحتلال الإسرائيلي" الأرضية القانونية لحل الدولتين، وهو الخيار الذي تبنته قيادة منظمة التحرير

---

[3] Eyal Benvensti, *The International Law of Occupation,* Princeton New- New Jersey: Princeton University Press, 1992, p.4

[4] Benventsi, Ibid, p.5

الفلسطينية، والمجتمع الدولي رسميا، وهو ما يفسر استمرار استخدام هذا المصطلح دوليا ومحليا، وفي مجمل الدراسات التي تعنى بالشأن الفلسطيني.

تعقيدات مقاربة المشهد الاجتماعي الفلسطيني:

تتسم مقاربة المشهد الاجتماعي الفلسطيني بالتعقيد الناجم عن ثلاثة عوامل أساسية: **أولا**، التغيرات الشاملة والسريعة في خصائص المجتمع الفلسطيني البنيوية والتي تتجلى في انقطاعات تاريخية وتحولات جذرية مفاجئة وسريعة في كافة مناحي حياة المجتمع الفلسطيني ناجمة عن عوامل سياسية خارجية أساسا، و/أو تحولات تدريجية بفعل ديناميات داخلية تتفاعل مع العوامل الخارجية (مثل التحولات التي تشهدها العائلة من حيث سماتها ووظائفها، أو التحولات في سمات المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، أو تلك التي طرأت على نسق القيم والثقافة الاجتماعية السائدة،...إلخ). **ثانيا، تشظي وتشرذم المجتمع الفلسطيني** وتَشكُل تجمعات فلسطينية متعددة في الوطن والشتات، أضفى عليها الاستقرار الزمني الطويل نسبيا في بيئات مختلفة، ملامح وسمات اجتماعية خاصة ومتباينة. **ثالثا**، طبيعة المشروع الصهيوني الذي تجسد في استعمار استيطاني، وفي منظومة من أدوات السيطرة والتحكم الساعية إلى السيطرة الكاملة على الأرض وممارسة التطهير العرقي بحق الشعب الفلسطيني. وفيما يلي بعض التوضيحات في هذه النقاط الثلاثة:

أولا: التغير في السياق الفلسطيني:

لم تعد تُعنى نظريات علم الاجتماع المعاصرة بديمومة وحتمية التغير الاجتماعي، التي أصبحت من المسلمات العلمية، بقدر ما أصبحت تُعنى بديناميات وأنماط هذه التغيرات وأسبابها. فهذه الديناميات تجعل التشكيلات الاجتماعية، وما تشمله من بنيات مكونه له، في حالة تغير مستمر أو في حالة استقرار مؤقت ومهدد دوما، وإن كان ذلك بإيقاعات متفاوتة زمانيا. وكما يشير بيير أنصار، عن حق، "بهذا المعنى يمكن القول إن التشكيلات الاجتماعية مصنوعة من الزمان أكثر من المكان"[5] وهما البعدان الرئيسيان للحياة الاجتماعية. فالطبيعة الأساسية للوجود الاجتماعي تشي بأن المُركبّات الاجتماعية المكانية، أنظمة وبنيات، هي غير ثابتة زمانيا، فإما أنها في حالة التكون زمانيا أو في طريقها للانحلال. ويستدعي ذلك، البحث في عوامل التوتر التي تحلها أو الديناميات التي تولدها، أي دراسة السياقات المختلفة التي بواسطتها يتم صناعة الاستقرار في قلب التغيرات الجارية، وتوليد التغير في قلب الاستقرار والنظام القائم. أما مسببات ذلك، فلم تتم معرفتها بعد بشكل كامل كونها لا تخضع بالضرورة لقوانين حركة حتمية ومحددة كما تفترض النظريات الوضعية[6]. بالتالي فهذه التغيرات غالبا هي غير متوقعة، وغير منتظرة، ويصعب التنبؤ بها، وتتفاعل في تشكلها مع مجموعة معقدة من المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

تتسم التحولات التي أصابت المجتمع الفلسطيني خلال القرن الماضي بالانقطاع والتدريج في آن واحد. اتخذت الانقطاعات أشكال هزات كبرى أصابت كافة بنيات المجتمع بفعل العوامل السياسية التي خضعت لها المنطقة وفلسطين بشكل خاص منذ بداية القرن العشرين. فقد أدت الحروب المتوالية وخضوع فلسطين للسيطرة الاستعمارية الاستيطانية، إلى نتائج كارثية على الشعب الفلسطيني. وقد نتج عن استعمار عام 1948 وقيام دولة إسرائيل حرمان الشعب الفلسطيني من التحكم بموارده الطبيعية والبشرية ومن تشكيل كيانه المستقل. وقد عرف ذلك الاستعمار وما نجم عنها بالنكبة لما سببته من تغيير جذري في البنى الاجتماعية للشعب الفلسطيني (اندثار وتشتت البنية الطبقية، تلاشي

---

[5] بيير أنصار، **العلوم الاجتماعية المعاصرة**. (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992). ص 247.

[6] النظرية الوضعية (Positivism): هي إحدى النظريات في علم الاجتماع التي تستند إلى رأي يقول إنه في مجال العلوم الاجتماعية، كما في العلوم الطبيعية، هناك قوانين موضوعية يخضع لها المجتمع وتتحكم في صيرورته، ما يضفي الطابع الحتمي على مسار تحولاته. وبذلك تكمن مهمة الباحث في الكشف عن هذه القوانين وتعميمها باستخدام المنهج العلمي والأدلة التجريبية. ويعتبر الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي أوغست كونت أحد أهم مؤسسي هذه النظرية في القرن التاسع عشر.

التطور الحضري والريفي، تدمير قطاعاته الانتاجية، واستلاب وتشريد جماعي لفئاته السكانية)، وحرمان الشعب بأكمله من كافة حقوقه الوطنية والإنسانية بوسائل القهر. وقد جاء استعمار عام 1967 ليضع الجزء غير المستعمَر من فلسطين تحت سيطرة الاستعمار الإسرائيلي مع ما رافق ذلك من إجراءات وممارسات استعمارية تعسفية؛ كضم القدس؛ مصادرة الأراضي والاستيطان؛ تهميش وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي؛ تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مخزن للأيدي العاملة الرخيصة وإلى أسواق خاضعة للمنتجات الإسرائيلية. وقد نجم عن ذلك بالإجمال تشويه بنيوي للمجتمع الفلسطيني برمته. ولا شك بأن السياسات والإجراءات الإسرائيلية العدوانية التي ترافقت مع الانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية والمتمثلة بفرض الحصار على القرى والمدن الفلسطينية وتحويلها إلى معازل، وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وتكثيف مصادرة الأراضي والاستيطان، وإقامة جدار الضم والتوسع، ومنع العمال الفلسطينيين من العمل في إسرائيل، واستخدام العنف العسكري ضد المدنيين، وفرض التدابير العقابية الجماعية القاسية بحق كافة فئات الشعب الفلسطيني، قد أدت بمجملها إلى تغيرات عديدة وسريعة في ملامح المجتمع الفلسطيني ومكوناته المختلفة في حدود الأراضي المحتلة عام 1967.

من ناحية أخرى، خضع المجتمع الفلسطيني في الوطن، والتجمعات الفلسطينية في الشتات، لسلسلة من التغيرات البطيئة والمتدرجة في بنياتها الاجتماعية المختلفة، واتسمت بإيقاعات بطيئة ناجمة عن تفاعل عوامل داخلية متشابكة مع العوامل السياسية الخارجية؛ أي تولدت بفعل التأثيرات المتبادلة بين الشعب الفلسطيني في كافة المناطق (مناطق 48 والضفة الغربية وقطاع غزة والشتات) من ناحية، والأطر السياسية والقانونية وأساليب السيطرة والتحكم التي خضعت لها، من ناحية أخرى. هذا علاوة على التغيرات التي نجمت بفعل هشاشة التوازنات الاجتماعية التي ولدتها التغيرات السريعة والهزات الكبرى المتتالية التي شهدها الشعب الفلسطيني في كافة مناطق تواجده (أنظر/ي الفصل الثاني والرابع). وكذلك جملة التغيرات "الطبيعية" المتصلة بديناميات التغيير التي قد يكون مصدرها الصراعات والتوترات الداخلية، أو أشكال المقاومة أو التكيف والاندماج الاجتماعي، أو التثاقف والتحديث بفعل الهجرة واللجوء ومفاعيل العولمة وغيرها من العوامل المتصلة بديناميات الأفراد والجماعات كفاعلين اجتماعيين تؤثر خياراتهم وسلوكياتهم ومبادراتهم في أنماط واتجاهات التغيرات البنيوية. ولا شك بأن الفصل بين مجمل هذه العوامل منهجيا يتعذر على الباحث، إلا بحدوده التبسيطية، بسبب كثافة وعمق التفاعل الحاصل بين هذه العناصر المتنوعة.

بالتالي يستدعي هذا مقاربة سوسيولوجية للتغيرات في الواقع الفلسطيني يتم من خلالها رصد وتحليل مظاهر وديناميات التغيير في مستويين متداخلين؛ المستوى الكلي الذي يتجلى في الفضاء الاجتماعي العام، والمستوى الجزئي الذي يتجلى في جملة من التغيرات في الأنساق والبنى الاجتماعية الصغرى؛ كأنساق القرابة؛ والنخب الاجتماعية؛ والأنساق الثقافية القيمية والأخلاقية؛ التي تتحدد عبر تأثير سلوكيات الفاعلين ومبادراتهم الفردية والجماعية.

ثانيا: التشظي والتشرذم:

أُخضع المجتمع الفلسطيني لعملية تفتيت جغرافي واجتماعي قسرية، حيث أدت النكبة عام 1948 إلى تهجير ما يقارب نصف المجتمع الفلسطيني من قراهم ومدنهم، كما أدت إلى فصل سكان المناطق الجبلية الشرقية عن المدن الساحلية الفلسطينية الأكثر تطورا. وألحقت هذه المناطق بالمملكة الأردنية الهاشمية التي أصبحت تُعرف فيما بعد بالضفة الغربية، بينما أُلحق الجزء المتبقي من لواء غزة (قطاع غزة) إلى مصر. بذلك فقد المجتمع الفلسطيني إمكانية تواصله مع بعضه البعض، وخسر المراكز الساحلية الأكثر نموا من الناحية الاقتصادية، والأكثر تطورا من الناحية الثقافية والاجتماعية، ليتحول من مجتمع متماسك ينبض بالحياة إلى شعب موزع على عدة تجمعات سكانية وتشكيلات اجتماعية واقتصادية وقانونية متباينة. واستمرت حالة التفتيت منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث فصل قطاع غزة مرة ثانية عن الضفة الغربية، كما فصلت مدينة القدس والأراضي الفلسطينية المستعمَرة عام 48 عن باقي المناطق الفلسطينية. ناهيك عن حالة العزل والحصار الذي فرض على المدن الفلسطينية من قبل قوات الاحتلال بعد الانتفاضة الثانية والتي أدت إلى فرض حصار صارم على قطاع غزة وعزله بالكامل عن العالم، وعزل المدن الفلسطينية في الضفة الغربية عن القرى المحيطة بها وباقي المدن طوال سنوات الانتفاضة الثانية. وقد

نجم عن ذلك تشرذم المجتمع الفلسطيني وتوزعه على عدة أنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية بحيث خضع كل تجمع فلسطيني لديناميات تغيير وآليات تحكم وصيرورات تشكيل وإعادة تشكيل لبنياته الاجتماعية تبعا للبيئة القانونية والسياسية المحيطة به. وقد ولَّد ذلك تراتبيات اجتماعية – مكانية واقعية أو متخيلة متدرجة تبعا للظروف السياسية والمعيشية في كل تجمع، وتصورات نمطية لدى كل تجمع تجاه التجمعات الأخرى.

فقد فرض على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة بعد العام 1967 آليات ضبط وتحكم استعمارية تتيح للمستعمِر الاستيلاء على مواردها الطبيعية من أراضي ومياه، وتمكنه من ديمومة السيطرة على السكان الأصلانيين، وهي آليات مشابهة لما تم فرضه على ما تبقى من المجتمع الفلسطيني في المناطق الفلسطينية التي استعمرت عام 48. بينما فرض على اللاجئين في مخيمات الشتات رقابة صارمة، خاصة في مخيمات لبنان، وفي مخيمات سوريا بعد الأزمة السياسية، وفي مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث خضعت لفضاءات متباينة، ولسلطات حكومات الدول المضيفة، ولقوانينها الصادرة تبعا لاعتباراتها الأمنية أو الطائفية أو الأيديولوجية أو لمصالحها السياسية المحلية والإقليمية. علاوة على خضوعها لتقلبات الحالة السياسية ومدى استقرارها في كل دولة. بذلك تغيرت أحوال اللاجئين وأوضاعهم حسب أوضاع الدولة المضيفة عبر الفترات الزمنية المختلفة، فتارة تمتعوا بالقوة والقدرة على التأثير بمحيطهم، وتارة أخرى جُرِدوا من كافة حقوقهم ومكتسباتهم ليعيشوا كأفراد وجماعات في "حياة عارية"، أُختُزل وجودهم الإنساني فيها إلى كائنات بيولوجية لا تعريف لها ولا تصنيف.

ولا شك بأن تشرذم الشعب الفلسطيني، وتوزعه على مناطق جغرافية وفضاءات متنوعة، يضفي صعوبات منهجية استثنائية على الباحثين في قضايا المجتمع الفلسطيني وتحولاته، ويجعل من التعميمات تحديا منهجيا ومجازفة معرفية. فالتحولات التي يشهدها المجتمع الفلسطيني تتباين سماتها العينية بين المناطق المختلفة في الضفة الغربية، مثل مناطق الشمال والجنوب والوسط، ومثل التجمعات السكانية الثلاث المكونة له (مدينة ومخيم وقرية). بينما تتعمق هذه التباينات بمقارنة الضفة الغربية مع المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، ومع الأراضي الفلسطينية المستعمَرة عام 1948، ومع القدس، وتزداد تعقيدا عند المقارنة مع التجمعات الفلسطينية في الشتات.

ثالثا: ممارسات الاستعمار الصهيوني وتأثيراته

تضفي طبيعة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وسياساته وممارساته، وما ينجم عنها من تمزيق للنسيج الاجتماعي الفلسطيني، تعقيدات على المشهد الاجتماعي الفلسطيني. تتمثل هذه التعقيدات في التحولات المستمرة لسماته البنيوية وتجلياتها التي تتشكل ويعاد تشكيلها، عبر المراحل السياسية المختلفة، باعتبار أن المشروع الصهيوني والحالة الاستعمارية الناجمة عنه ليست حالة ساكنة، بل صيرورة متحركة مترافقة مع تحولات دائمة في سياساته وممارساته. وهو كحال كافة النماذج الاستعمارية الاستيطانية، يتسم بالطابع الشمولي الذي يدمر المجتمع الأصلي دون أن يتجلى بصور نقية واضحة في كافة سياساته ومراحله، فهو قد يبدو جليا في لحظات يعبر فيها عن هيمنته بأشكال عنيفة وصريحة، وقد يتخفى بصور شتى، ويتستر خلف ذرائع متنوعة، منها الأمنية أو الاقتصادية أو الإنسانية، كما قد يتخلى عن بعض ممارساته لصالح ممارسات أخرى تبعا لمتطلبات المرحلة. وهذا يضفي صعوبات بحثية في رصد مكنونات هذه السياسات والكشف عن التيارات العميقة التي تساهم في تشكيل الظاهرة الاستعمارية وصيرورتها. لذا يلاحظ تركيز بعض الدراسات في تناولها الحالة الاستعمارية في فلسطين على الممارسات الاستعمارية، خاصة العنيفة والصريحة منها، والخروقات القانونية التي يقوم بها، دون الاهتمام بـ "قوانين" الحركة الناظمة للظاهرة الاستعمارية التي تنتج وتعيد انتاج آليات معينة من الهيمنة والسيطرة عبر المراحل المختلفة، ومدى تأثيرها على المجتمع الفلسطيني. في هذا السياق يمكننا، مثلا رصد التحولات في أساليب الهيمنة والسيطرة الاستعمارية التي استخدمها المستعمِر الصهيوني منذ عام 1967، والتي تتراوح من ممارسات قهرية مستترة، إلى ممارسات تُلغي وجود الآخر، أو تخضعه للمراقبة الشاملة في إطار جدلية قائمة على إقصاء السكان الفلسطينيين من ناحية، ودمج الأراضي الفلسطينية بتعزيز ارتباطها بالمركز الإسرائيلي إداريا وجيو سياسيا من ناحية أخرى، أي ضم الأرض والإبقاء على السكان خارج المنظومة القانونية الإسرائيلية[7]. هذه التحولات المستمرة التي أصبحت جزءا بنيويا في السياسة الإسرائيلية الاستعمارية في الأراضي التي

[7] لمزيد من التفصيل أنظر الفصل الرابع.

استعمرت عام 1967، تضفي تعقيدات استثنائية أمام الدراسات المهتمة بالمشروع الصهيوني والأدوات والآليات التي توجه المستعمِر الإسرائيلي وتأثيرات كل ذلك على المشهد الاجتماعي والسياسي الفلسطيني، وانعكاساته على سؤال الوعي والهوية.

يلاحظ خلال العقدين الماضيين، تزايد الاهتمام البحثي بهذا الموضوع[8]، خاصة بعد اندلاع الانتفاضة الثانية. وقد تناولت الدراسات في هذا المجال مجموعة من القضايا الهامة المتعلقة بصيرورة هذا الاستعمار ذات الطابع الاستيطاني وآليات تحكمه وسيطرته وتغيرها وفاعليتها في مجالات عديدة؛ كتدمير البنى الانتاجية؛ التوسع الاستيطاني؛ ابتداع منظومات قانونية تيسر عملية الهيمنة؛ وتائر استخدام العنف العسكري وأشكاله؛ التحولات في البيروقراطية الاستعمارية وآليات عملها؛ التفتيت المكاني؛ أنماط الفصل بين مجتمع المستعمِر ومجتمع المستعمَر؛ وسائل التحكم بحركة وتنقل المستعمَر عبر الحواجز الثابتة والمتحركة، أو الاقتصادية والأمنية، أو الخارجية والداخلية...إلخ. رصدت هذه الدراسات صيرورة تحول المستعمِر وسياساته، موضحة درجة تشابهه أو فرادته مقارنة بالتجربة الاستعمارية الأوروبية، وطبيعة خصائصه باعتباره نموذجا يسعى إلى تطوير وسائل غير مسبوقة للتخلص من السكان الأصليين في إطار سياسة "التطهير العرقي" دون اللجوء إلى الإبادة الجماعية الجسدية.

امتازت هذه الدراسات باستخدامها أطر نظرية مختلفة عن الأطر والمدارس النظرية التي كانت مستخدمة في تحليل الواقع الفلسطيني خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات؛ كمدارس التبعية والتحديث وتمفصُل وسائل الانتاج وغيرها. فاعتمدت بعض هذه الدراسات في تحليلها للسياسات الاستعمارية الاستيطانية على مساهمات ميشيل فوكو في مجال السلطة وأساليب الهيمنة والضبط، وعلى مساهمات جورجيوأغامبين في وصف وتحليل وسائل التحكم والسيطرة من خلال مفهوم "حالة الاستثناء" والتي طورت في سياقات أخرى، لكنها استخدمت فلسطينيا في تحليل وسائل السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية. إضافة إلى نظريات ما بعد الاستعمار، التي وظفت تحليلات فرانز فانون للاستعمار الفرنسي في الجزائر[9]، ودراسات باتريك وولف[10] المقارنة حول سمات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وتموضعه مقارنة بالاستعمار الاستيطاني الأوروبي في بلدان أخرى وخاصة في أستراليا.

ولا شك بأن هذه الدراسات قد ساهمت في تعميق فهمنا لصيرورة الأساليب والآليات التي يبتدعها الاستعمار الإسرائيلي في السيطرة على كافة مناحي حياة المجتمع الفلسطيني، إلا أن معظمها خلصت، كدراسات سنوات السبعينات والثمانينات، إلى الكشف عن الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية وتوصيف مدى فعاليتها وطغيانها التي تستوجب الإدانة. بالمقابل، يلاحظ افتقاد هذه الدراسات إلى تحليل كيفية تعاطي المجتمع الفلسطيني مع هذه الممارسات، فقد صورت هذه الدراسات الفاعلين الاجتماعيين، أفرادا وبنى اجتماعية وسياسية وتجمعات مجتمعية، كذوات مُنتَجة استعماريا، يُعاد انتاجها تبعا لصيرورة الأساليب والسياسات الاستعمارية المتبعة، وهي بذلك دائمة الخضوع والتكيف لها. من دون التطرق إلى الاستراتيجيات التي ابتدعها وطورها هؤلاء السكان الأصلانيين، بشكل مخطط له أو عفوي، للحفاظ على وجودهم. فتم إهمال الأساليب التي ابتدعها المستعمَر في مواجهة آليات السيطرة والضبط الاستعمارية، أو في العمل على تجاوزها ومقاومتها. لذا أُقتصر تناول هذه الاستراتيجيات، في أحسن الأحوال، على استراتيجيات المقاومة السياسية خلال اللحظات الثورية الكبرى، كالانتفاضة الأولى والثانية، وبذلك غاب عن هذه الدراسات البنى

---

[8] أنظر مثلا الدراسات التي شملها كتاب ساري حنفي وعدي أوفير وميخالغيفوني (تحرير). سلطة الاقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت. 2012. وكذلك أنظر

Nurhan Abujidi. *Urbicide in Palestine: Spaces of Oppression and Resilience*, vol. 63. Routledge. 2014.

[9] فرانز فانون، "معذبو الأرض"، (بيروت: دار القلم، 1972)

[10] أنظر مثلا:

PatrickWolfe." Settler colonialism and the elimination of the native." Journal of Genocide Research" 8, no. 4 388: 2006.

المجتمعية وديناميات حركتها المستقلة نسبيا التي أتاحت لها أن تصبح الحاضنة المسؤولة عن إعادة انتاج المجتمع لذاته وتمكينه من تخليق جملة من تدابير الصمود وآليات "التكيف المقاوم" أو أساليب المقاومة التي مكنته من الحفاظ على وجوده، وعلى هويته الثقافية، وجنبته استبطان أو إعادة انتاج ما سعت إليه سياسات المستعمِر.

كذلك اتسمت بعض هذه الدراسات بإسقاطاتها النظرية وبمغالاتها في توظيف مفاهيم ما بعد الحداثة أو ما بعد الاستعمار، بالتنظير لوقائع قد لا تنطبق عليها هذه النظريات بالضرورة، واضطرار البعض إلى القيام بليٍّ عنق الواقع ليتناسب مع المساهمات النظرية الفوكوية والأغامبينية أو نظريات ما بعد الاستعمار، باعتبارها أطر نظرية مفسرة لمعظم الظواهر التي ولدًها المستعمِر في السياق الفلسطيني، وباعتبار أن هذا السياق لا يتسم بالخصوصية أو الفرادة. لذا يلاحظ إسهاب العديد من هذه الدراسات في استدعاء ومساءلة الأطر التحليلية النظرية على حساب معطيات الوقائع الاجتماعية العينية، حيث افتقرت هذه الدراسات للمعطيات والبيانات الميدانية أو الأرشيفية أو المصادر الموثقة، المساندة والداعمة لمقارباتها. فخلصت إلى تعميمات مجردة ومتسرعة ومبتورة، وتم تجنب أو تجاهل كل ما يستعصي عن الدمج بإلقائه في حاوية الدراسات "التقليدية" .

كما اتسمت بعض هذه الدراسات بما يمكن تسميته بظاهرة "الاستسهال الأكاديمي" التي يتسم بها البعض ممن تناولوا في أبحاثهم الشأن الفلسطيني. فيلاحظ مثلا تمركز الانتاج البحثي حول المناطق التي يسهل دراستها، أي تلك المناطق التي تكثر فيها المؤسسات البحثية، وتتوفر حولها البيانات، ويسهل فيها الالتقاء مع صناع القرار ورجال السياسة والمثقفين والباحثين. فمثلا أخضعت مدينة رام الله ومخيماتها وأحياءها لمساءلات الباحثين[11] ، وانشغل عدد كبير من الكتاب والصحفيين المحليين والأجانب بنقد أو مدح التحولات التي تشهدها المدينة خلال السنوات القليلة الماضية، فأجري عليها عشرات الدراسات، وكتب حولها آلاف الصفحات، بينما بالمقابل لم يكتب سوى القليل عن المدن والمناطق الأخرى، مثل مدينة نابلس والخليل وغزة، والتي تفوق في أهميتها التاريخية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية مدينة رام الله بكثير.

تماشيا مع أهداف هذا الكتاب، الموجه إلى القراء غير المختصين وخاصة الشباب منهم، وما يفترضه ذلك من تقديم تحاليل مبسطة ومعلومات تلازم الدقة والشمولية، تجنبنا عرض السجالات النظرية أو الأطر المفاهيمية التي نستند إليها في تحليلاتنا لبعض الظواهر الاجتماعية، رغم حضورها المرجعي المستتر في الفصول المختلفة. كذلك تجنبنا المقارنات مع التجارب والظواهر الدولية أو العربية، أثناء تحليلنا لبعض الظواهر الفلسطينية قيد الدراسة، إذ اكتفينا بضرورات عقد المقارنات فيما بين التجمعات الفلسطينية المختلفة. ولذلك تم الاعتماد في هذا الكتاب اللغة المبسطة والشروحات التوضيحية، والملخصات التعليمية في نهاية كل فصل التي تبرز أهم ما ورد فيها، ومجموعة من الخرائط والجداول التوضيحية، إضافة إلى مجموعة من المراجع والمصادر المساندة.

وحيث أن هذا الكتاب يسعى إلى تقديم دراسة تتسم بالشمولية، قدر الإمكان، ورغم معرفتنا المسبقة بأن في ذلك مجازفة. فقد حاولنا تحقيق ذلك من خلال تناول محورين متقاطعين ومكملين لبعضهما البعض. يتمثل المحور الأول في رصد وتحليل التحولات التي تشهدها الفضاءات الاجتماعية والجيو سياسية المختلفة بتسليط الضوء على التغيرات في البنيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأساسية، وطبيعة تفاعلاتها مع هذه الفضاءات والبيئة المحيطة بها، وتعبيراتها الثقافية. أما المحور الثاني، فيتمثل في دراسة هذه التحولات عبر الحقب الزمنية المختلفة التي مر بها المجتمع الفلسطيني، وتشمل أربعة حقب أساسية، وهي: فترة الانتداب البريطاني في فلسطين، وفترة ما بعد النكبة عام 1948 ولغاية عام 1967، وفترة الاستعمار الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 والتي تشمل مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو ونشوء السلطة الفلسطينية.

وما هو جدير بالذكر، أننا لا نهدف بهذه الشمولية إلى تقديم دراسة موسوعية، تحيط بكامل تفاصيل ومعطيات الواقع الفلسطيني وتحولاته، فهذا يفوق إمكانيات هذه الدراسة ومحدداتها، بل سعينا إلى ذلك لتحقيق هدفين: الأول، هو هدف معرفي ومنهجي، حيث نتطلع إلى تقديم معلومات دقيقة وواضحة وأساسية للقارئ الشاب غير المتخصص، حول العديد من القضايا ذات العلاقة بالمجتمع الفلسطيني والتي نعتقد بضرورة الإحاطة بها. علاوة على أهمية تبيان ترابط وتفاعل هذه القضايا فيما بينها، وصيرورة تشكلها منهجيا عبر المراحل التاريخية المختلفة. في هذا السياق يصبح التعامل مع التفاصيل الإحصائية والأرقام والنسب الواردة في هذا الكتاب، وهي بطبيعتها سريعة التغير، من منطلق كونها تمثل

[11] لمزيد من التفاصيل أنظر الفصل الرابع.

مؤشرات عامة على وجهة هذه التغيرات وحجمها ووتيرتها وليس كمصدر إحصائي ثابت. أما الهدف الثاني، فهو ذو طابع سياسي، إذ نتطلع إلى المساهمة في تكريس وحدة الشعب الفلسطيني في الوعي الوطني لدى القراء، خاصة الشباب منهم، رغم توزعه على تجمعات اجتماعية وفضاءات جيو سياسية متعددة ومتباينة، وهو ما نفتقد له في مناهجنا المدرسية وفي غالب انتاجنا البحثي الأكاديمي المتخصص. ولا شك بأن هذه الشمولية في دراسة التحولات التي أصابت المجتمع الفلسطيني، تفترض تناول ظواهر ومواضيع عديدة، وتغطية فترة زمنية طويلة تقارب القرن، تُفضي بالضرورة إلى ظهور بعض النواقص في الدراسة والتي من أهمها: المعالجة السريعة لبعض الظواهر دون تعمق، والانتقائية في تناول بعض المواضيع التي قد أولياها أهمية أكثر من غيرها مقارنة بقضايا أخرى، وهي نواقص نعترف بظهورها في هذا الكتاب مسبقا.

وعلى الرغم من سعي هذا الكتاب أساسا إلى رسم صورة إجمالية شاملة ومكثفة لمكونات الواقع الاجتماعي الفلسطيني وعوامل تحوله، إلا أنه في ذات الوقت يرسم مسار القضية الفلسطينية كمحدد رئيسي لملامح هذا الواقع. ولا شك بأن رسم هذا المسار يشمل وجهان مكملان لبعضهما البعض. يتمثل الوجه الأول، في رصد صيرورة تشكل المشروع الاستعماري الصهيوني وأدوات سيطرته عبر المراحل المختلفة. بينما يتمثل الوجه الثاني، في رصد صيرورة المقاومة الفلسطينية لهذا المشروع وجملة الممارسات والاستراتيجيات الانعتاقية التي ابتدعها هذا الشعب. وهما عاملان محددان لملامح المشهد الاجتماعي الفلسطيني الراهن. ولذلك حرصنا على أن يكون هذا الكتاب أطروحة في جدلية الاستعمار والمقاومة التي مازالت مستمرة حتى الآن، وألا يُختزل المشهد الفلسطيني في حكايات النكبة وصور الهزائم وسرديات الضحية والحرمان، بل حاولنا التركيز على التجربة الجماعية المعُاشة، وعلى التدابير التي مكنته من الصمود وتحمّل مآسي الاقتلاع وفقدان الأرض والقمع والحصار طوال العقود الماضية ولغاية الآن.

يشمل هذا الكتاب خمسة فصول تعالج مواضيع مختلفة في 600 صفحة، يتناول الفصل الأول ملامح المجتمع الفلسطيني قبل النكبة عام 1948. بينما يتناول الفصل الثاني تشرذم المجتمع الفلسطيني بعد النكبة والتهجير. أما الفصل الثالث، فتناول التحولات التي شهدها الحقل السياسي الفلسطيني. بينما تناول الفصل الرابع تحولات أساسية في ملامح المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد عام 1967. وأخيرا، رصد الفصل الخامس الإنتاج الأدبي والفني كتجليات للثقافة الفلسطينية في ضوء تحولات الهوية الوطنية.